مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7129
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

أ.م. د حسين حافظ وهيب(*)
Dr_hussain_hafeid@yahoo.com

الملخص:
تعتمد الإستراتيجية الأمريكية بصورة عامة على مرتكزين اساسيين هما مرتكز القوة و مرتكز الأداء الإستراتيجي، هذين المرتكزين يكمل بعضهما الآخر ، فإذا كانت القوة الإستراتيجية للدولة تعتمد بشكل اساسي على ما توفره موارد الدولة الجيوبولتيكية و الإقتصادية و العسكرية فان الأداء الإستراتيجي الناجع هو الكفيل بتحقيق مصالح الدولة القومية العليا وبقدر تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط فان الأداء الإستراتيجي الأمريكي كان على درجة عالية من الجودة بحيث حافظ على بقاء تلك المنطقة تحت السيطرة رغم وجود تنافس كبيربين القوى الدولية الفاعلة.

المقدمة :

تسعى معظم الدول في العالم الى توظيف عوامل القوة الإستراتيجية توظيفاً ناجحاً لتعزيز واقعها الداخلي و موقعها الدولي، وعوامل القوة الإستراتيجية متباينة بين الدول تبايناً ملحوظاً واحياناً كبيراً بسبب عوامل متعددة سنتناولهابشكلٍ مفصل أبرز تلك العوامل هي العامل الجغرافي الذي يفضي في الكثير من الأحيان أما الى توفير عناصر القوة المطلوبة لتطور وإرتقاء الدولة خاصة إذا ما كان موقع الدولة الجغرافي يحتوي على مكامن القوة الإستراتيجية تلك المكامن المتمثلةبالموقع الإستراتيجي والمعادن و الثروات الطبيعية المتعددة، وأما الى عدم توفير عناصر القوة المطلوبة للأداء الإستراتيجي و هذه هي إشكاليةُ البحث التي نحاول عن طريقها

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

ان نسلط الضوء على مفردات كثيرة سنتناولها بشكل مفصل، لذلك فالفرضية التي تتناول تقدم بعض الدول وتأخر بعضها الآخر و القائمة على المناخ و البيئة الجغرافية والسكان هي الى حدٍ كبير صحيحة في المعايير العلمية الموضوعية لكن ما يثير التحفظ حول تلك الفرضية ذلك الجانب المتعلق بالنشاط السكاني فعلى سبيل المثال لو أتيح لجمهورية مصر العربية ما هو متاح في العراق من إمكانيات طبيعية لكانت مصر في مصاف الدول المتقدمة بكل تأكيد و ذلك يعود في الدرجة الأساس الى رداءة و عدم كفاءة الأداء، و على هذا الأساس تفترض الدراسة ان رقي الدول و تقدمها يرتكز على مقومين أساسيين هما "القوة والأداء" فحتى لو توفرت عناصر القوة دون أداء استراتيجي جيد فلا سبيل لإرتقاء الدولة بمعنى ان التماهي بين القوة وألأداء يتناسب تناسباً طردياً على الدوام بمعنى ان الأداء المتميز في توظيف عوامل القوة الطبيعية و البشرية سيفضي الى نتيجتين مختلفتين النتيجة الأولى هي التقدم المستمر للدولة إذا كان عامل الأداء متميز و هذا ما نلاحظه في الولايات المتحدة والدول العظمى الأخرى، أما إذا كان الأداء ليس متماثلاً فذلك مدعاة لبقاء الدولة دون تقدم مضطرد والأمثلة في الدول الغنية غير المتطورة كثيرة جداً ومن هنا جاء البحث ليعالج مفردتين أساسيتين هما مفردة القوة و الأداء كمرتكزات لنجاح الإستراتيجية على الصعيدين الداخلي والدولي وذلك يعود بالدرجة الأساس الى رداءة وعدم كفاءة الأداء وسيتم التحقق من صحة الفرضية التي نوهنا عنها عن طريق منهج التحليل النظمي وعن طريق المباحث الآتية.

المبحث الأول

مرتكز القوة الإستراتيجية

تتحدد مكانة الدولة في الساحة الدولية بمقدار القوة الإستراتيجية التي تمتلكها والكيفية التي تدار بها تلك القوة وعلى هذا الأساس لابد من تحديد مفاهيم القوة الإستراتيجية قبل التعويل عليها كمفردة اساسية مرتكزية في التفاعلات الدولية فهي وفقا لهانز موركنثاو مؤسس المدرسة الواقعية تعني التحكم في المكاسب عن طريق القوة بمعنى انها القدرة في التأثير على سلوك الآخرين[١]، وهي وفقا لمنظري علم الإجتماع السياسي القدرة على إحداث (أمراً معيناً)

فيرى ميكافيللي ان القوة هي الوسيلة لتحقيق الغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول اليها ، اما روبرت دال فيعرف القوة بانها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع اولوياتهم ما كانوا يقيمونها لولا ممارسة تلك القدرة[٢] .

أما علماء السياسة كستيفن لوكس فانه يرى القوة بانها مرتبطة بتحديد الأجندة للتأثير في سلوك الدول ومن ثم لا تعني بضرورة الإكراه، اما جوزيف ناي فانه يفصل بين القوة بمفهومها العام وقوة اخرى يسميها القوة الناعمة فالأولى تعني القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتغيير سلوك الآخرين للحصول على النتائج المتوخاة[٣] اما الثانية فانها تعني القدرة على الجذب والجذب كثيرا ما يؤدي الى الإذعان اي هي القوة الجذابة وموارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية ، اما كارل فريدرك فانه يعتقد بان القوة تعني القدرة على انشاء علاقة بين طرفين الطرف رقم واحد والطرف رقم اثنان بحيث يمارس الطرف الأول الضغط على الطرف الثاني ليجعله متبوعا للطرف الأول الذي هو التابع[٤] ومهما يكن من امر التباين فان اي اساس لتعريف القوة يستند الى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفا الإنصياع لرغبة الطرف الآخر في الإتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته او تتوافق معها لمرحلة محددة او ممتدة لمجال معين او عدة مجالات ويمكن الإشارة الى ان هناك عناصر تحدد مظاهر القوة ابرزها:

أولا: تعتبر القوة بشكل عام وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، وبذلك من الصعب تصور ان دولة ما تنفق الأموال والطاقات لإمتلاك القوة لمجرد إمتلاكها او لإستعراض قوتها في مواجهة الآخرين الا ان المشكلة تكمن في ان القوة قد تكون هدفا في حد ذاتها ، كما اتجهت المدرسة الواقعية مثل كتابات هانز موركانثاو التي اكدت ان القوة في حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوب فيها[٥] .

ثانيا: ليست القوة فعل ساكن انما علاقة بين طرفين يتم التفاعل في اطارها وسائل واساليب التاثير في الإرادات والسلوك ، مرحلة من الزمن تشكل في التحليل النهائي اما حوار او صدام ارادات وبناء عليه تتحدد بناء ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين ،وقد تتخذ هذه

العلاقة شكل الإيصال الصريح الذي تستخدم فيه ادوات واساليب القوة بوضوح ، كما تتخذ اشكالا ايحائية تتحرك عبرها رسائل مختلفة . الا انه ينبغي التنبه الى ان التاثير لا يسير دائما في اتجاه واحد طوال الوقت ، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل ، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف او العكس ، فمهما بلغت قوة احد الطرفين ، فانه معرض لردود افعال ، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر ، تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة ، كما ان علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات ، فمعظم انماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعددة الأطراف ، على نحو يفرز انماط تأثير شديدة التعقيد ، و حتى في اطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح انها ثنائية ، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر[٦] .

ثالثا: ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية ، فمن غير الممكن وصف طرف ما بانه قوي او ضعيف الا في اطار مقارنته بطرف او اطراف اخرى ، فتلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي او الدولي . فالفكرة العامة هي ان الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التاثير في سلوك الآخرين باكثر مما يؤثر به الآخرون في سلوكها . الا ان الأمر لا يبدو بهذه البساطة كذلك ، فنسبية القوة لها تعقيداتها هي الأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة[٧] .

ننتهي من كل ما تقدم الى القول ان القوة تعني القدرة في التأثير بين طرفين متفاوتين بالقوة وان هذه القوة تستطيع ان تثني الطرف الآخر لتحقيق مصالحها المرجوة و ذلك يعتمد على مقدار الموارد و الإمكانيات التي تستطيع ان تكون العامل الحاسم في موازين التفاوت بالقوة[٨] .

ولاشك ان اي عملية تحليل لمكامن القوة الإستراتيجية الأمريكية ستكشف عن حقيقة مهمة وهي ان مقومات القوة تكاد تكون شاملة ومتنوعة وغزيرة في الواقع الجيواستراتيجي الأمريكي وان هذا الواقع انعكس بشكل واضح على كفاءة الأداء الأمريكي منذ نشوء الدولة الأمريكية الحديثة وحتى الآن رغم وجود بعض الهفوات التي رافقت عملية الأداء منذ

تلك المرحلة وحتى الآن، فمقومات القوة الأمريكية تبدأ بموقعية الولايات المتحدة الأمريكية التي تكاد تكون مفتوحة على العالم الخارجي برمته وتظهر كذلك في عدد سكانها الذي يتناسب بشكل كبير مع مساحتها الجغرافية الهائلة بمعنى ان التوزيع السكاني المثالي لم يثقل هذه الدولة ولم يكن من القلة بحيث يعيق أدائها الإستراتيجي فضلا عن المقومات الإقتصادية الغزيرة و الغزيرة جدا، كل تلك المقومات وفرت لمرتكزات القوة اساسا منيعا لأن تكون قوة عسكرية عالمية كبرى و قوة اقتصادية اكبر إذا ما قورنت بالقوى العسكرية و الإقتصادية الأخرى .

ومن مجموع تلك المقومات يبرز المقوم السياسي الذي يتكامل مع المقومات السابقة ليوفر الهيمنة السياسية العالمية في معظم الشؤون الدولية، صحيح ان هناك بعض القوى العالمية التي لم تستطع الولايات المتحدة الهيمنة على قراراتها السياسية الا ان تلك القوى لا زالت تعاني من ضغط الأخيرة عليها عبر العديد من المنظمات السياسية و الإقتصادية لإخضاعها الى عالم الهيمنة، وانطلاقا من ذلك سوف نحاول ايضاح المحاور التي أشرنا اليها بما يتعلق بموارد القوة الإستراتيجية الأمريكية.

فالمقوم المكاني أو الجغرافي الذي شكل قاعدة انطلاق للمقومات الأخرى منذ ان كانت الولايات المتحدة لا تزيد عن ١٤ ولاية الا ان التكامل المكاني وفر الكثير من الدعم الى العوامل الأخرى بمعنى ان البعد الجغرافي و المكانة الجيوبولتيكية قد اثرت بشكل كبير في سلوك صناع القرار ودفعت باتجاه التوسع و بسط النفوذ على مقاطعات اخرى من الدول المجاورة، هذا التوسع ادى بدوره الى تكامل المقوم الإقتصادي وافضى الى زيادة موارد الدولة الإقتصادية فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد قرن من نشوئها لاعبا فعالا في مساحات كبيرة من الكرة الأرضية فضلا عن ان الهجرة النوعية من الدول الأوربية و الإستعمال الأمثل للأيدي العاملة البشرية القادمة من القارة الأوربية و سواها أضفى الى تكامل العاملين البشري والجغرافي في طوبوغرافيا مثالية، ويمكن القول ان فردريك راتزل كان

اول من أشار ان الدولة كالكائن الحي تخضع للتغييرات التكوينية وتتبع قوانين طبيعية قد تتكامل بشكلها النهائي بالتوازن بين الجغرافية و السكان .

ولكي نسلط الضوء على المفردات المنوه عنها في أدناه سنرى من الضروري تقسيم هذه المفردات و حسب الدور الذي تؤديه في إرتقاء الدولة .

أولاً: المقوم الجغرافي (الموقع و المناخ):

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في أقصى العالم الغربي وتتمتع بموقع استراتيجي متميز يوفر لها العزلة ضمن مجموعة من المحيطات و البحار ، وهي خامس دولة من دول العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها (٩٦٢٩٠٩١كم٢ مع البحيرات العظمى) و تمتد من درجة العرض ٢٥ْ شمالاً عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة فلوريدا حتى درجة العرض ٤٩ْ شمالاً، وهو الخط الذي يساير في معظمه الحدود السياسية بينها و بين كندا ، وهذا يعني أنها تقع في عروض وسطى وشبه مدارية. تمتد أيضاً بين خطي طول ٦٧ْ غرباً و١٢٤ْ غرباً، وقد بلغ عدد سكانها نحو ٢٢٩.٦ مليون نسمة حسب إحصاء ٢٠٠٦، والكثافة السكانية فيهاتبلغ ٣٢ نسمة/كم٢، اما التركيز السكاني فأن نصف السكان يتمركزون في الأجزاء الشرقية والشمالية الوسطى الواقعة جنوب البحيرات العظمى وهو ما يعرف بنطاق الصناعة الأمريكي، تفصل جبال الأبلاش الساحل الشرقي عن منطقة البحيرات الكبرى والمراعي في الغرب الأوسط .بينما يجري نهر مسيسيبي — ميسوري وهو رابع أطول نهر في العالم من الشمال إلى الجنوب عبر قلب البلاد. كما تمتد سهوب البراري الخصبة المنبسطة من السهول الكبرى إلى الغرب، وتقطعها المنطقة الجبلية في جنوب شرق البلاد، تقع جبال روكي في الطرف الغربي من السهول الكبرى وتمتد من الشمال إلى الجنوب على طول البلاد حيث يبلغ ارتفاعها أكثر من ١٤,٠٠٠ قدم .يقع حوض روكي العظيم والصحارى الأخرى مثل صحراء موهافي في أقصى الغرب، كما تمتد جبال سييرا نيفادا وكاسكيد بالقرب من ساحل المحيط الهادئ .يعد جبل ماكنلي الذي يقع في ولاية ألاسكا أعلى قمة في البلاد وفي أمريكا الشمالية على ارتفاع ٢٠,٣٢٠ قدم . تشتهر ولاية ألاسكا بالبراكين النشطة في

مجموعة جزر الكسندر والجزر الأليوشية كما تتكون هاواي من جزر بركانية ، يعد البركان الكامن تحت منتزه يلوستون الوطني في جبال روكي أعظم بركان عرفته القارة .

تمتلك الولايات المتحدة معظم أنواع المناخ وذلك بسبب مساحتها الكبيرة وتنوعها الجغرافي. يختلف المناخ في الشمال حيث يكون قارياً رطباً شرق خط الطول رقم ١٠٠، ويكون رطباً شبه مداري في الجنوب. يتميز الطرف الجنوبي لولاية فلوريدا بمناخ استوائي، كما هو الحال في هاواي. كما أن السهول الشاسعة التي تقع غرب خط الطول ١٠٠ تضم مناخاً شبه قاحل ، معظم الجبال الغربية ذات مناخ معتدل،فضلاً عن ان المناخ قاحلاً في صحراء الحوض العظيم في الجنـــــــوب الغـــــــربي، ومتوســـــــطياً في ولايـــــــة كاليفورنيـــــــا الساحلية ومحيطياً في أوريغون الساحلية وواشنطن وجنوب ألاسكا.

١يعدمناخ معظم ولاية ألاسكا قطبياً. كما أن البلاد تتعرض لبعض الكوارث الطبيعية وخاصة الولايات التي تطل على خليج المكسيك والمعرضة للأعاصير الاستوائية، حيث ضربت أشهر الأعاصير في العالم تلك المنطقة، لا سيما في مسار الأعاصير في الغرب الأوسط[٩].

ثانياً : المقوم الإقتصادي :-

أما الإقتصاد الأمريكي فانه يمثل الإقتصاد الأول في العالم وهو يعتمد على النظام الرأسمالي و المنافسة التجارية الحرة، تنوع المصادر الإقتصادية من النفط والغاز الطبيعي ومناجمه، والثروات الأخرى كاليورانيوم والفوسفات فضلا عن الإنتاج الزراعي الغزير يجعل منها الدولة الإقتصادية الأولى في العالم فضلا عن تماسك القطاع المصرفي والمالي .

ولقد وفر هذا الإقتصاد انتاجا صناعيا متطورا فهي دولة رائدة في المجال الصناعي والتقني ولديها قدرة على التجديد في صادراتها التكنولوجية ومنتوجاتها الصناعية كما ان وجود الأيدي العاملة الماهرة جعلها تحتل الصدارة في عدة ميادين صناعية كالطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة وصناعة الكهرباء ومختلف مواد الإستهلاك الأخرى إلا انها في الآونة الأخيرة

التجأت الى التخصص في المجالات التكنولوجية الدقيقة المتطورة وخاصة في الصناعات الفضائية و الأليكترونيات الأكثر تطوراً وبعض الصناعات الكيميائية النادرة .

كذلك فان قطاع الخدمات يشهد تطورا متسارعا لا سيما في مجال الخدمات السياحية ومنها اماكن الترفيه والمنتجعات والاسواق الشهيرة كاسواق وول مارت وسواها كما تشهد الخدمات البنكية والمصرفية تطورا خاصا بما تقدمه من قروض كبيرة للمستثمرين .

– الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول تصدير او استيرادا ومع هذا تبقى ديونها أعلى الديون على المستوى العالمي لكن هذه الديون داخلية وتدل على قوة و تماسك الاقتصاد الأمريكي.

وعن طريق التكامل بين الموقعية و القدرة الإقتصادية يتحدد المقوم العسكري .

ثالثاً : المقوم العسكري :–

– فالقوات البرية للولايات المتحدة هي أكبر فرع من القوات المسلحة مثل كل الجيوش، مسؤوليتها الأولى تقع على العمليات البرية العسكرية.

ترجع جذور الجيش الحديث إلى الجيش القاري الذي تشكّل في ١٤ حزيران ١٧٧٥، قبل تأسيس الولايات المتحدة، لكي يحارب في الحرب الثورية الأمريكية. وقام كونغرس الكونفدرالية بتأسيس القوات البرية للولايات المتحدة في ٣ حزيران ١٧٨٤ بعد نهاية الحرب بدلا من الجيش القاري. ويعد الجيش نفسه منحدرا من الجيش القاري، ولذلك يؤرخ تأسيسه إلى أصول تلك القوة[١٠].

يتم التحكم والسيطرة على عمليات الجيش من قبل وزارة الجيش للولايات المتحدة، إحدى ثلاث دوائر خدمات لوزارة الدفاع للولايات المتحدة. والرئيس المدني للجيش هو وزير الجيش للولايات المتحدة وأعلى ضابط عسكري في الدائرة هو رئيس الأفراد لجيش الولايات المتحدة. وقد قام الجيش النظاميّ بإعلان قوة يبلغ قدرها ٥٣٩,٦٧٥ جندياً، وأعلن حرس الجيش الوطني عن ٣٦٠,٣٥١ جندياً، واحتياطي جيش الولايات المتحدة عن ١٩٧,٠٢٤، مما يجعل المجموع الكلي للجنود ١,٠٩٧,٠٥٠ (السنة المالية ٢٠٠٨).

– بحرية الولايات المتحدة (USN) هي إحدى فروع قوات الولايات المتحدة المسلحة المسؤولة عن العمليات البحرية الأمريكية. وتعتبر بحرية الولايات المتحدة أكبر بحرية في العالم وأقواها بالنسبة إلى العدد والعدة حيث أنها في المرتبة الأولى وهي أكبر من المراكز الإحدى والثلاثين التالية مجتمعة. توظف البحرية الأمريكية حاليا أكثر من ٣٤٠,٠٠٠ موظف في الخدمة الفعالة وحوالي ١٢٨,٠٠٠ في احتياط البحرية. تعمل تحت خدمة البحرية ٢٧٨ سفينة وأكثر من ٤,٠٠٠ طائرة[١١] وكانت تسمى البحرية القارية في البداية إلى أن تغَيّر اسمها الرسمي إلى بحرية الولايات المتحدة. ومن المميزات للبحرية الأمريكية أنها الوحيدة في العالم التي تهبط طائراتها على سطح حاملات الطائرات ليلا والوحيدة التي تستطيع قيادة طائرتين في الوقت نفسه.

وفر دستور البلاد الأساس القانوني لاستخدام القوة العسكرية ممنوحة من الكونغرس الأمريكي وذلك "للتوفير والحفاظ على سلاح البحرية"[١٢].

أدَّت عمليات السلب والنهب التي تعرَّضت لها السفن التجاريَّة الأمريكيَّة على يد القراصنة على طول الساحل البربري ، إلى إرغام الكونغرس الأمريكي على إصدار قانون البحريَّة لعام ١٧٩٤، الذي قال بوجوب إنشاء ستة فرقاطات وتسليحها بالمدافع وإمدادها بالرجال، في سبيل حماية المصالح الأمريكيَّة في البحر المتوسط[١٣]، وقد استُخدمت تلك السفن الأصليَّة لإنهاء أغلب عمليات القرصنة في تلك الأنحاء من العالم. أظهرت "بحريَّة المياه الزرقاء" الأمريكيَّة مقدرتها الهائلة خلال أوئل القرن العشرين، بالمرحلة المُمتدة من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩٠٩، عندما دار أسطولها الأبيض العظيم حول العالم .

في القرن الحادي والعشرين، استمرت البحرية تحتفظ بوجود كبير لها عالميا في مناطق مثل شرق آسياوالبحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط. هي بحرية المياه الزرقاء، تملك قدرة على إبراز قوتها على المناطق الساحلية من العالم، والمشاركة في مجالات إعادة التوجية خلال زمن السلم والاستجابة السريعة للأزمات الإقليمية، مما يجعلها فعالة في خارج الولايات المتحدة وفي السياسة الدفاعية.

يتم إدارة البحرية الأمريكية من قبل إدارة البحرية المركزية التي يرأسها شخص مدني. ويذكر أن إدارة البحرية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية التي يرأسها وزير الدفاع الأمريكي. في أكثر الأحيان يكون قائد العمليات البحرية هو صاحب أعلى رتبة عسكرية في البحرية الأمريكية ولكن صاحب الرتبة العسكرية الأعلى حاليا هو نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة .

– القوات الجوية الأمريكية هي فرع من القوات المسلحة وواحدة من السبع خدمات للمنظمة الأمريكية. ولد هذا الفرع كجزء من الجيش الأمريكي وتم تكوينة في ١٨ سبتمبر١٩٤٧. ويعد اخر فرع تم تكوينه الجيش الأمريكي.

القوات الجوية الأمريكية هي أكبر والأكثر تكنولوجيا بين كل قوات الجو الموجودة في العالم، مع حوالي ٤٠٩٣ طائرة خادمة وحوالي ١٥٦ عربة جاهزة، ٢١٣٠ صاروخ كروز، و٤٥٠ صاروخ عابر للقارات. القوات الجوية الأمريكية تمتلك ٣٢٨.١١ شخص تحت الخدمة، ٧٧.٠٠٠ في الواحدة الفردية المختارة، و١٠٦.٠٠٠ في السلاح الوطني الحارس وتستخدم العديد من الطائرات مثل اف ١٦[١٤] الفعالة في العالم .

رابعاً : المقوم التقني (التكنولوجي) :–

شهدت الولايات المتحدة الامركية تطورا كبيرا في قدرتها التكنولوجية[١٥] اذ تعد في مقدمة الدول الراسمالية التي دخلت حيز ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة او ثورة المعلومات وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية والفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها .لذا تعد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من اهم ميادين القوة الامريكية المؤثرة في كافة الاصعدة . فتقنية المعلومات المتطورة خلقت وضعاً وصفه (والتر رستون) بـ"افول السيادة"، نظراً لما خلفته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت عبرها الدول قدسية حدودها السياسية وذلك بسبب عدم قدرتها على الوقوف بوجه الموجة العارمة التي اطلق عليها (الفن توفلر) "الموجة الثالثة".

لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، فصناعة الغد هي صناعات "المادة الرمادية": المايكرو– الكترونيك، البيو– تكنولوجيات، برامج الكومبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات (**robots**)، والاتصالات ...الخ. ولأجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدماً وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة. وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، ومن ثم على الانفتاح والتكامل العالمي الذي افرز تلك التقنية وحافظ على بقائها.

وعن طريق لغة الارقام يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة بموقع الصدارة العالمية في امتلاك القدرات التقنية، إذ انها تُعد الدولة الأسرع في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتمتلك نظاما للعلوم والتكنولوجيا والبحوث لا يضاهيه أي نظام اخر في العالم، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنوياً للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة. لاسيما وإنها تُنفق ما يزيد على (٢٩٠) مليار دولار، هكذا فهي تمثل ٤٠% من النفقات العالمية للبحث والتطوير ولها ٥٠% من البراءات المودعة في العالم، وأن٣٠% من المنشورات العلمية العالمية، امريكية واكثر من نصف الأقمار الصناعية، هي أمريكية، وان ٩٠% من الذين فازو بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد، هم امريكان.

ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول في انتاج الالكترونيات بنسبة ٤٠% مقابل ٢٧% لليابان ، كما تحتل الولايات المتحدة مركز الصدراة في انتاج الحواسيب فمن اجمالي (٢٢٨) مليون جهاز حاسوب في العالم تمتلك الولايات المتحدة اكثر من (١٠٠) مليون جهاز بنسبة تصل الى ٤٥% من العالم ، كما ان سوق الحواسيب الصغيرة اللاب توب يعادل ٣٦% من حجم السوق العالمي والذي يبلغ اكثر من ٧٠ مليون جهاز ، اما ما يخص انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة

اكبر منتج للبرمجيات في العالم اذ يتجاوز انتاجها الى ٤٥% من حجم الانتاج العالمي ، يليها الاتحاد الاوربي بنسبة ٢٣% واليابان والهند بنسبة ١٨% .

اما على صعيد التكنولوجيا العسكرية فهي تمتلك مجمعا صناعيا ضخما ، اذ يعمل فيه اكثر من ٣٠% من المهندسين في المجال التكنولوجي والمعلوماتي ، فهم يعملون على التطوير وإدخال التقنيات الالكترونية في المجال العسكري ليظهر لدينا ما يسمى بالأسلحة الذكية والأسلحة ذات التحكم عن بعد والطائرات بدون طيار ، وهو ما جعلها أفضل من ناحية تقليل الخسائر البشرية من ناحية والدقة في اصابة الهدف فضلا عن القوة التدميرية إلى جانب تقليل نسبة الأنفاق[١٦] .

ثم انتقلت الثورة المعلوماتية لتاخذ بعداًآخر و هو تطوير عمل وتأثير وسائل الاعلام و الدعاية الامريكية، و إذا كان إعلام القرن العشرين إعلام الكلمة المسموعة بحدودها المغلقة لإعتبارات تكنولوجية و جغرافية، فإنّ إعلام القرن الحادي والعشرين بما يمتلكه من خاصية التفرد بمزايا العلم والتكنولوجيا، والتفرد بخصائص العالمية بمعناها الشمولي، شكل بما يحويه من منطلقات فكرية ظاهرة حياتية بارزة تتجمع عبرها ميادين الحياة بكل نظمها وتقاليدها تحت يافطة البناء الآيديولوجي.

وتساوقا مع ما سبق فان الولايات المتحدة اخذت هذا الجانب في التوظيف السياسي للثورة المعلوماتية في عملية الغزو الاعلامي. إذ إن هذا الغزو، في حقيقيته، لا يكاد يخرج عن كونه توجها استراتيجياً منظماً له اساليبه وتكتيكاته، فهو ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات ، وأنما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته ويخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البايولوجية والسايكولوجية بقصد السيطرة على أتجاهات تفكير الناس وملء أدمغتهم بكم هائل من المعلومات والأفكار لتنفيذ المخطط السياسي– النفسي– الثقافي المسوّق للنموذج الأمريكي، في سبيل سعيها لتحقيق غاياتها نحو الهيمنة..

ان السياسة الأمريكية في سعيها لفرض الهيمنة وديمومة سيطرتها، وفي سعيها لكبح جماح القوى التي تمثل تهديداً مستقبلياً لمكانتها العالمية، فإنها اتبعت تشكيلة واسعة من الأساليب الإستراتيجية بعضها لم يفارقها كأسلوب دائم في تنفيذ أهداف إستراتيجيتها منذ الحرب العالمية الأولى(كأسلوب التحالف)، وبعضها استجد في ظروف ومراحل معينة فرضته طبيعة البيئة الإستراتيجية التي تعمل فيها، وبحسب طبيعة العدو ومستوى التهديد الذي يمثله، لكن جميعها مثلت حزمة متناسقة ومتوافقة تشترك في الهدف وهو (الهيمنة) برغم الأختلاف بتكتيك الفعل الإستراتيجي.

المبحث الثاني

مرتكز الأداء الإستراتيجي

لعل واحد من اهم ميزات التقدم للدول في المجتمع الدولي هو مدى نجاعة و استقامة ادائها الخارجي ، والمرتكز بلا شك على قدرة توظيف مصادر القوة الإستراتيجية خدمة لمصالح الدولة القومية ، هذا يستلزم البحث عن المنابع الأولى لمفهوم الأداء لغة وإصلاحا للمضي نحو الأداء الإستراتيجي وام تفكيك المفاهيم يمكن ان يكون مدخلاً سليماً لمعرفة الأداء المتميز عن سواه كمدخل للركون الى الأداء الإستراتيجي الأمريكي و بيان مدى فاعليته.

فالأداء لغة يعني تنفيذ الشيئ اي تأديته[١٧] اما اصطلاحا فهو تأدية عمل او انجاز نشاط ، او تنفيذ مهمة ، بمعنى القيام بفعل يساعد في الوصول الى الأهداف المسطرة أو المنشودة[١٨].

اما الأداء الإستراتيجي فيقصد به الأداء الشامل الذي ياخذ بنظر الإعتبار وضع جميع الإمكانيات و الموارد المتاحة و اللازمة لتنفيذ المخطط المسبق للدولة و بأتم وجه ، يتخلل مرحلة التنفيذ هذه مراحل من التقييم و المراجعة لردم اية فجوات قد تظهر اثناء التنفيذ[١٩].

كما يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير السياسة الخارجية ،لذا نال و لا يزال الإهتمام من طرف الباحثين و المفكرين و الممارسين في مجال السياسة ، ومن هذا المنطق نجد ان الأداء يمثل الدافع السياسي لوجود اية دولة من عدمه ، كما يعد العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيس ألا وهو البقاء والإستمرارية[٢٠].

يتصف الأداء الإستراتيجي بكونه مفهوما واسعا و شمولياً و ديناميكياً اي متحولاً ، و ان محتوياته تتميز بالديناميكية نظراً لتغير و تطور مواقف و ظروف الدول بسبب تغير ظروف و عوامل بيئتها الخارجية و الداخلية على حد سواء ، وبذلك يمكن عد الأداء المتميز بانه اللبنة الأولى التي ترتكز عليها أسس بناء الدولة و نجاحها في المستويين الداخلي و الدولي و لأن التحولات الداخلية في موارد القوة كبيرة كذلك الحال في موازين القوى الدولية فلابد للأداء ان يتمتع بمستوى عال من التكيف والتأقلم مع تلك التحولات وبغير ذلك فأن الأداء الفاشل يمكن ان يؤدي الى فشل أهداف الدولة على المستويين الإقليمي و الدولي ، و يقترن مفهوم الأداء بمفردتين أساسيتين :-

ألأولى: هي صحة الأداء المرتبط بقدرة المؤسسة السياسية على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعظيم موارد الدولة بالقياس الى موارد الدول الأخرى نتيجة لسوء الأداء أو عدم جودته وهنا لابد وضع تعريف محدد لجودة الأداء إذ هو يعني القدرة على تحقيق الأهداف وتعظيم الموارد في ظل القدرات المتاحة[٢١] ، وهو يعني كذلك الأداء الصحيح للأعمال بما يكفل تعظيم موارد الدولة[٢٢] .

أما الثانية: فهي كفاءة الأداء إذ يشير المصطلح الى قدرة المؤسسة أو صانع القرار على الإستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة ،يتضح لنا من هذا التعريف ان الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة للمدخلات من الموارد مقارنة بالمخرجات حيث ينبغي ان يكون هناك استغلال عقلاني ورشيد[٢٣] ، لذا لابد لنا من معرفة و تحديد الأعمال الصحيحة عن طريق الإستغلال العقلاني والرشيد الذي يجسده الأداء الإستراتيجي الأمريكي على كافة المستويات. والمتابع الفطن لحيثيات الأداء الإستراتيجي الدولي، يجد حضور تلك الفكرة في سلوكيات القوة الدولية الفاعلة بعد كل ملمة تصيب النظام الدولي[٢٤] .

وقدر تعلق الأمر بالأداء الإستراتيجي الأمريكي، تنطلق أمريكا في سياستها الخارجية من منطلق جديد يرسو بأداء إستراتيجي فاعل، يتطلع الى تعميق الدور الأمريكي على المستويين

الإقليمي والدولي، فقد ارتكزت السياسة الخارجية النشطة لأمريكا على فاعلية الأداء الإستراتيجي الجديد لها والذي جاء تحت قيادة جديدة و بأفكار جديدة مثلتها قيادة الرئيس باراك أوباما.

و بغض النظر عن الأداء الرئاسي و المؤسساتي فأن الأداء لابد و ان يلامس مستويين او إطارين رئيسيين:

الأول :– هو الأداء الإستراتيجي على مستوى الداخل .

إذ يتمثل في المستوى الداخلي :

بالتراص و جودة الربط بين الناتج الكلي للمقومات و القدرة على توظيف تلك المقومات بشكل سليم و بما يتناسب مع الرؤى الإستراتيجية للأهداف النهائية على مستوى الداخل و المتمثلة بالوصول الى أقصى درجات الإستقرار السياسي و الإزدهار الإقتصادي و توظيف فائض القوة او القدرة للإنتقال بها الى رحاب النظام الدولي و تلك المفردات تتطلب التميز الكفوء ما بين الفرص المتاحة و سبل استغلالها بما يتناسب مع توفير أدق الموارد المتاحة و التي تتناسب مع طبيعة الفرصة و هنا لابد وان تتحلى الإدارة الكفوءة للموارد بتوفير قدر كبير من هامش المرونة و الحرية توخياً للوصول الى الأهداف المطلوبة .

وهنا يمكن ان يشكل النظام المؤسسي للدولة دوراً مهما في هذا التوظيف فالبناء السياسي والإقتصادي والأمني للدولة ما لم يكن نظاماً مؤسسياً يرتبط بنظام قانوني واضح ورصين لا يستطيع ان يوفر بيئة صالحة لقوة الأداء الناجح .

والنظام المؤسساتي هنا يعني وجود مؤسسات تشريعية و قضائية و تنفيذية تعمل جنباً الى جنب لتوفير بيئة داخلية صالحة لكي ترتكز اليها السلطة العامة في الدولة لتوفير أداء إستراتيجي شمولي لمجمل المؤسسات التي نوهنا عنها ولكي تضمن نجاح القرارات المصيرية التي تلامس أمن الدولة الشمولي وفق آليات عمل متوافقة ومتراصة يتم عن طريقها صياغة القرارات الإستراتيجية و ذلك يعني مستوى عالي من التفاهم والإتفاق بين تلك المؤسسات فعلى سبيل المثال تشكل السلطة التنفيذية مركز القيادة في الدولة الأمريكية وهي تعمل وفقاً

لآليات دستورية توفرها السلطة القضائية التي هي المسؤولة عن الصياغات القانونية والتشريعات المؤسساتية التي تنسجم مع روح القانون والدستور الأمريكي ولا تتنافى مع قواعد وأسس بناء السلطة التشريعية بحيث يتم التداول والتباحث بين السلطتين حول مجمل القواعد والقوانين الدستورية لضمان إضفاء صفة الشرعية و التأييد المجتمعي.

١-الضبط المؤسساتي الداخلي عن طريق مؤسسات تعمل بكفاءة عالية سواء كانت مؤسسات (تشريعية – قضائية – تنفيذية)، إذ يشكل المجال التشريعي دورا مهما في صياغة القرارات المصيرية للبلاد يتم ذلك وفق آليات العمل يتم عن طريقها صياغة القرارات ، بالتشاور نظرا لما يشكله طبيعة النظام السياسي، اما المؤسسات القضائية تشكل مركزا للحفاظ على التشريعات و تطبيق القوانين ، اما في المجال التنفيذي فتشكل الحكومة الأمريكية مركز القيادة وفقا لآليات العمل المتاخم في الدستور الأمريكي ، اذ تقوم بدورها برسم وتحديد برامج العمل والسعي الى تطبيقها وفقا لما اعد له بالتشاور مع الهيأة التشريعية لإضفاء صفة الشرعية والتأييد الشعبي وفقا لما لا يخالف الدستور والقانون، فعلى سبيل المثال: هناك تنسيقات في مجال التشريع ووضع القوانين المصرفية و القوانين التجارية وهناك عدد من اللوائح الخاصة بقطاعات ومؤسسات معينة تشمل مجالات متعددة كالمصارف والتأمين يعد لها تشريعيا وتنفيذيا وقضائيا.

٢-الضبط الإقتصادي عن طريق فرض سياسات تحقق التنمية الشاملة، لا سيما تلك التي تعالج الأوضاع المالية العامة على المدى الطويل، واصلاحات سوق العمل بغية تحقيق خفض نسب البطالة.

٣-ضبط الواقع الصناعي عن طريق ما توفره الحكومة من المستلزمات المتمثلة بتوفير الموارد الأولية ورأس المال والتسويق.

٤-التأكيد و الحفاظ على القيم و المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٥- ضبط برامج للتعليم الثنائي، إذ يمثل نظاما فريدا من نوعه بشقيه العلمي والمهني فضلا عن كونه نظاما يشكل جزء اساسي في الإستراتيجية التنموية الأمريكية، ولا سيما في ظل الإعتماد على التطوير و الإبتكار في صياغة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

وبذلك اعطى النظام التعليمي اهمية كبرى في الواقع الأمريكي لكونه يعنى بالتخصيص والتركيز في أطر العمل و منح التعلم و الخبرة في وقت واحد عن طريق ما يقضيه الطالب من اوقات في مكان العمل فمثلا لو كانت المرحلة الدراسية في المؤسسة الحكومية الرسمية (الجامعة او المعهد) سنة واحدة، فان المرحلة التي يقضيها الطالب في الشركة او في التعليم التطبيقي هي ثلاث سنوات ، إذ ساهم ذلك النظام في تخفيض نسب البطالة ، كما يساهم في تحسين خدمات الوساطة في مجال الوظائف و تحسين شبكات الأمن الإجتماعي للمتعلمين .

٦- ضبط الداخل العسكري فعلى الرغم من القيود التي سايرت القوة العسكرية الأمريكية ، إلا انها تمكنت من التركيز على الجانب التقني العسكري .

٧- ضبط الداخل من الجانب السياسي المتمثل بـ[٢٥]:

أ–الوعي الحزبي السياسي الذي مكنها من ابقاء المصلحة العليا الأمريكية فوق الخصومات الحزبية التقليدية الأمر الذي يسهل آلية عمل صانع القرار الأمريكي في انتهاج سياسات بعيدة المدى .

ب– الوعي الجماهيري و الثقة المتبادلة بين الشعب والقيادة ، لاسيما التزام المواطن الأمريكي بالقوانين التقشفية و غيرها وفقا للآليات التي تضعها الحكومة .

ج–انتهاج سياسة خارجية واضحة قائمة على اساس التعاون الإقتصادي و الإنمائي و الإبتعاد عن الميادين العسكرية و رفض التدخلات العسكرية ، لإضفاء السمة السلمية الأمريكية في نهج التعامل الإقليمي و الدولي .

د–القدرة السياسية على توظيف مقومات البيئة الداخلية وتكريسها لتحقيق الدور الريادي في البيئة الخارجية على المستوى الإقليمي.

هـ-الكفاءة والقدرة على إدارة المؤسسات المختلفة والعمل الجاد عن طريق التواصل بين الحكومة والشعب عن طريق مؤسسات المجتمع المدني .

و اضافة لهذا فان الخبرة العالية للعمالة الأمريكية و انخفاض تكاليف وحدة العمل ناهيك عن موقع البلاد المميز، تمثل عوامل ساعدت بجعل أمريكا رائدة في مجالات كثيرة كما هو الحال في النقل والإمدادات وترشيد التوزيع بنجاح، وفي الوقت المحدد عبر طرق مختصرة، وذلك باستغلال البنية التحتية الممتازة للاتصالات وشبكات النقل الجيدة.

ومن هنا يمكن القول ان فاعلية الأداء الإستراتيجي الأمريكي داخليا قد منحت المقدرة لأمريكا بأداء دور اقليمي بارز بفضل امتلاكها لجملة من المقومات الإستراتيجية التي تشكل نقطة انطلاق لدور امريكي على مستوى اعلى من المستوى الداخلي .

الثاني : يتمثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي (على الصعيد الدولي)

إذ تُعدْ امريكا الدولة الأكثر نشاطا على الصعيد الدولي حيث ان التطلع الأمريكي لممارسة دور دولي مهيمن لم ياتي من فراغ ، بل هو نتيجة افضت اليها المنزلة والمكانة التي تحوزها امريكا .والتي افضت بالمحصلة النهائية الى تصريف الدور الأمريكي الى الخارج و بمستواه الإستراتيجي الشامل لمختلف الصعد السياسية و الإقتصادية و الأمنية العسكرية .

فعلى المستوى السياسي نستطيع القول بأن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة جعلها صاحبة الدور الأبرز في إدارة الأزمات الدولية و الإقليمية على حدٍ سواء وفق الرؤية الأمريكية التي أفضت على الدوام الى تحقيق المصلحة الأمريكية دون الإلتفات الى مصالح الدول الأخرى ، وإذا ما نظرنا الى هذه السيطرة و التبعية الأممية لوجدنا ان هناك تغيراً هيكلياً في مسيرة تلك المنظمة منذ سقوط الإتحاد السوفييتي و قبل ذلك بقليل و قد بان ذلك بشكل واضح في القرارات الأممية التي صدرت بصدد أزمة العراق و الكويت و التي تعاملت المنظمة الدولية فيها بشكل لا انساني و حتى غير قانوني، فلم تخضع دولة عبر كل مراحل و تطور الأمم المتحدة و منذ نشؤها عام ١٩٤٥ الى حصار أممي تجاوز العقد و ثلاثة سنين وقد هلك في هذه المرحلة قرابة المليون عراقي جوعاً بموجب التقارير الدولية و إذا كان موضوع

العراق قد جرى تجاوزه حتى الآن إلا ان التلاعب الأمريكي بملفات إقليمية و دولية لا زال قائماً إذ ان الولايات المتحدة و خاصة في ملف مكافحة الإرهاب لا زالت هي صاحبة القدح المعلى في تصنيف المنظمات الإرهابية و كيفية معالجتها دولياً كذلك الحال في التلاعب بملفات صراعية أخرى كملف الأزمة الأوكرانية و الجورجية و حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية .

أما على المستوى الإقتصادي فأن الولايات المتحدة كونها أقوى قوة اقتصادية في العالم فأنها تمارس الهيمنة الكلية على المؤسسات الإقتصادية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة الدولية إذ هي تضع الشروط الأساسية لإنضمام الدول الى تلك المنظمات كذلك الحال في حجم المساهمات الدولية و نظم الإقراض ، و هي و كما بينا سابقاً تساهم في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة ٢٢% كذك الحال في البنك الدولي و صندوق النقد إذ هي تشارك بنسبة ٤٣% من وفورات تلك المنظمات .

المبحث الثالث

الشرق الأوسط في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي

تغيرت كثيرا الاستراتيجيات الكونية التي كانت تبغي السيطرة على العالم و تهتدي بوحي نظرية قلب الأرض (الهارت لاند) لعالم الجيوبوليتكس البريطاني ماكيندر و كذلك بنظرية سيادة البحر للأمريكي الفريد مارشال ماهان ، بفعل التغيرات التي حصلت في خارطتي العالم الإقتصادية و السياسية ، مما انعكس سلبا على هاتين النظريتين اللتين كانتا تتماهيان مع ما هو سائد في بدايات القرن العشرين من تحولات معرفية .

و لأن التغير في مفاهيم الصراع اللاحقة و تحوله من صراع عسكري تديره الآلة العسكرية فقط الى آخر تدير الكثير منه الشركات الإقتصادية العملاقة و تتسلح ليس بالآلة العسكرية فقط بل توظف الحضارة و الثقافة و حقوق الإنسان و الحريات العامة و غيرها من الموارد التي تسعى الى فرض انماط جديدة من المفاهيم و التصورات بهدف السيطرة على العالم ، فقد اصبح لزاما الإنصراف عن هاتين النظريتين .

فقلب الأرض الذي كان يمثل الرمح ذا الثلاث شعب و التي تمثل إيران رأسه ، و ما بين نهر الفولغا و سيبيريا قاعدته ، لم يعد كذلك بالقطع بعد التغيرات الحاصلة في مفاهيم الثروات الإقتصادية الإستراتيجية و منها ليس النفط فقط بل المناجم الغنية بالذهب و اليورانيوم و المعادن الثمينة الأخرى .

لقد امتد قلب الأرض كما نعتقد و بتواضع ، و اصبح يشتمل على المشرق العربي برمته و على جزء كبير من القارة الأفريقية التي تمتلك معظم المخزون العالمي من الثروات الإستراتيجية العالمية كالذهب و اليورانيوم .

من هنا ينبغي الإنتباه الى ما تمثله مشكلة جنوب السودان و اسقاطاتها على الخارطة السودانية من اهمية كبيرة و خاصة في الجزء الجنوبي الذي انفصل عن السودان ضمن متغيرات نظرية قلب الأرض ،ناهيك عن الخفايا التي لم تفصح عنها الإستراتيجية الأمريكية في موضوعة احتلال العراق و الدفع باتجاه تقسيمه وفقا لمشاريع الفدرلة المتحقق منها و في طور التحقق ، ثم محاولة البقاء فيه بحجج شتى لأطول مرحلة ممكنة ، ففي العراق بالفضلاً عن مخونه النفطي هناك مخزون هائل من المعادن و الثروات الإستراتيجية الأخرى كالزئبق الأحمر نادر الحصول و خاصة في أهوار الحويزة التي سارعت الى غمرها بالمياه بعد الإحتلال مباشرة .

لذلك اصبح التحول أو التوسع في نظرية القلب ضرورة تمليها متطلبات التغير في الإستراتيجيات الإقتصادية الجديدة مع ما يرافق ذلك من ضرورات سياسية تتوافق مع تلك التغيرات .

واذا كانت نظرية سيادة البحر لماهان هي الأخرى صحيحة الى حد كبير في بدايات وحتى منتصف القرن الماضي الا ان التطور الحاصل في استغلال الفضاء للكثير من الأغراض و منها العسكرية قد افقد نظرية السيادة البحرية جوهرها الحقيقي و قدرتها على الصمود امام نظريات التفوق الجوي او السيادة الجوية التي بامكانها شل حركة السفن الحربية البحرية خاصة بعد ان توفرت وسائل التوجيه الدقيقة من الفضاء ، و يمكن الإشارة في هذا الصدد الى ما افرزته حرب الفوكلاند من نتائج مذهلة على صعيد حسم المعركة لصالح بريطانيا مما استوجب

الإنصراف عن نظرية سيادة البحر لماهان . و لذلك فان استراتيجية الرئيس السابق بوش للبحث عن قواعد عسكرية سواء ثابتة او جوالة في مثابات عديدة في العالم كأوربا الشرقية و منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن القواعد المتواجدة في اوربا الغربية و الدول الآسيوية الأخرى تمثل البديل النهائي لفقدان البحرية سطوتها و قدرتها على حسم السيطرة على العالم وليس العكس صحيحا على الإطلاق ، من هنا ينبغي فهم التغاضي الأمريكي الرسمي عن سياسات الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في نشر المزيد من القواعد الصاروخية ليس بهدف تفادي الضربات التي يمكن ان تهدد الولايات المتحدة او حليفاتها من الدول الأوربية الأخرى ، و لكن بهدف السيطرة على العالم وفق منطق التغيرات التي واكبت و تواكب التطور العلمي في المجال الإستراتيجي و المجال الحيوي الجيوبوليتيكي ، فرغم كل اجراءات الرفض و الإمتعاض التي ابدتها و تبديها روسيا الإتحادية او سواها من هاجس التمدد الأمريكي في فنائها الخلفي الا ان الرئيس السابق بوش كان ماضيا في مسعاه للتخلي عن نظرية قلب الأرض التقليدية و عن نظرية سيادة البحر و التحول نحو نظرية قلب الأرض المعاصرة . ووفق المتغيرات الحاصلة في مفاهيم الصراع الدولي و وفقاً لكل ما تقدم ، ماذا يعني الشرق الأوسط في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي ؟

يعني الشرق الاوسط كأقليم جغرافي بأنه يتوسط دائرة تضم القارات الثلاث "آسيا وافريقيا واوربا التي يعيش عليها اكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية، وفيه تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية ومايتفرع عنها من تناقضات على مختلف الصعد، لذلك فانه يمثل نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي خطير.

وحتى بعد نهاية الحرب الباردة وتلاشي الاتحاد السوفياتي لايزال الشرق الاوسط يمثل البؤرة التي تتركز فيها معظم عوامل الصراع بين الدول .

يشكل الشرق الاوسط بالنسبة الى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وان تضمنت اكثر من منطقتين متميزتين هما جوار اسرائيل والخليج النفطي وتختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيو سياسية والجيوعسكرية[٢٦] .

اذ تتنازع هذه المنطقة عوامل عدة اكثرها بروزعاملان احدهما جغرافي والاخر بنيوي اقتصادي سياسي وامني وايا من هذه العناصر يشكل اهمية خاصة للولايات المتحدة.

العامل الجغرافي هو ان الشرق الاوسط يحتل مع امتداده في اتجاه القفقاس وآسيا الوسطى موقعاً بالغ الاهمية في جيوسياسية الولايات المتحدة للسيطرة على العالم ويدين بهذا الموقع لعوامل ثلاثة :ثروته النفطية وموقعه الجغرافي في قلب العالم القديم، وكونه بات يشكل "البطن الرخو" في النظام العالمي.

واياً من هذه العوامل الثلاث لا يلغي الاخر بل يمكن ان يكون معززاً له ، فالنفط وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الاوسط ولان الشرق الاوسط في التاريخ السحيق للحضارات وقبل اكتشاف النفط بزمن طويل كان بمثابة ملتقى استراتيجي للطرق بين افريقيا واوراسيا كما هو الحال اليوم ولكن بعد التغير الوظيفي للمنطقة وبالنفط او بدونه ستظل الاهمية الاستراتيجية وخاصة الجيوعسكرية للشرق الاوسط قائمة.

تنشط الولايات المتحدة في سعيها لاحكام السيطرة على الشرق الاوسط بتعاون وثيق مع ركائز اقليمية كانت تمثلها ايران الشاه والمملكة العربية السعودية في ما كان يسمى بـ(الدعامتين) فضلاً عن حليفتيها تركيا واسرائيل وكانت تحاول ضم العراق الى تلك الركائز عن طريق حلف بغداد عام ١٩٥٥م الذي اطيح به بعد عام ١٩٥٨م، وهي اليوم تزيد تلك الركائز لتضم دولاً شرق اوسطية اخرى، مصر والاردن و حتى افغانستان علاوة عن دول الخليج الست، وهي في هذا النشاط الذي ما فتئت تعبر عن نفسها فيه بمظاهر شتى تؤكد ان هذا الشرق هو الرئة التي تتزود منها ما يلزم من الطاقة لمواجهة عناء التنافس الدولي الذي ابقى اوربا على هامش المنطقة راضية بان تدافع الولايات المتحدة وحدها عن مصالحها الحيوية كما ابقى الكثير من الدول الطامعة بالعزوف عن المنافسة معها

ووفقا لتحليل زبغنيو بريجنسكي يلعب الشرق الاوسط وظائف اخرى مختلفة تماما عن سواه من مناطق العالم المختلفة ليس لانه محور في حد ذاته وانما لانه احدى البوابات الثلاثة الى اسيا الوسطى.

يستوحي بريجنكسي من النظريات الجيوساسية التي قدمها هالفورد ماكندر ونيكولاس سبايكمان ومن الاطروحات التي قدمها الاول وطورها الثاني يقدم بريجنسكي سياسة تحليلية واستطلاعية لاثار تفكك القوة التي سيطرت على قلب اوراسيا اي الاتحاد السوفياتي، فعلى حد قوله، ارادت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة احتواءهذه المنطقة المحور عن طريق السيطرة على الاراضي الطرفية وهي تتكون من ثلاث مناطق. اوربا الغربية والتي انضمت الى الحلف الاطلسي.

١- اسيا الشرقية والجنوبية الشرقية والتي تراجعت فيها الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة لكنها استطاعت ان تحتفظ بموقعها في جزء منها اي في كوريا الجنوبية واليابان، وحاولت الاستفادة من الخلاف الصيني– السوفياتي حينها ثم عادت و بشكل تدريجي الى ضم الكثير من الدول الأوربية الشرقية الى تحالفاتها الدولية .

٢- اسيا الجنوبية ومنها اساسا منطقة الشرق الاوسط والتي فيها احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكري مباشر في منطقة الخليج و العراق و ان هي انهت وجودها العسكري في العراق إلا انها لا زالت تتحكم بشكل مفصلي في السياسة العراقية .

بمنظور راجع قد اوضحت السنوات الماضية منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م بروز، مرحله انتقالية وظهور نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط. الفارق الأساسي بين الشرق الأوسط التقليدي والشرق الأوسط "الانتقالي" وبغض النظر عن الحضور الأمريكي المموه في العراق هناك وجود مباشر ومكثف في منطقة الخليج الذي يكاد يعادل احتلالا عسكريا بالفعل، أي حسب اللغة الأمريكية "وجود الفرسان الأمريكيين على التخوم الأمريكية الجديدة"[٢٧] . أما الفرق الأهم الذي نرجح أن يسجله الشرق الأوسط الجديد عن نظيره الانتقالي فهو :

خفض مراتب السيادة والوزن الاستراتيجي للدول العربية المشرقية،في رؤية جيوسياسية لا تراعي فيها الولايات المتحدة حتى دور الحلفاء التقليديين.

الأمريكيون أنفسهم يضعون وجودهم المباشر "على التخوم الأمريكية الجديدة" ضمن سياق استراتيجية أوسع يفترض بالحملة العراقية أن تكون أول اختبار لها.

تتضمن هذه الاستراتيجية: "الحفاظ على الغلبة الأمريكية على النطاق العالمي، ومنع بروز قوة كبرى منافسة، وإعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يتلاءم مع مصالح ومبادئ الولايات المتحدة"؛ وهذا يشير إلى أن ملامح النظام الإقليمي الجديد ستعكس بصورة ما تخطيطا أمريكيا عالمي الأبعاد من جهة، وبأنها ستكون تعميقا لاتجاهات قائمة حاليا تعود أصولها إلى ابعد من حرب الخليج الثانية على الأقل من جهة أخرى[٢٨].

ولايتناول بريجنسكي دور الجزء العربي الا ليذكر بايجاز مسالة المد الاسلامي فيعد هذا الاخير ظاهرة عاجزة عن خلق منطقة نفوذ جديدة تهدد الموقع الجيوسياسي للولايات المتحدة وذلك بالرغم من قدرة الاصولية الاسلامية على تهديد المصالح الامريكيةفي المنطقة ويخلص الى القول ان هذه الحركات لن تؤدي الا الى تحويل المنطقة الى بؤرة اضطرابات دورية وسبب ذلك كامن في عجز التيار الاسلامي عن تاسيس دولة محور قادرة على ضبط محيطها وعلى مد نفوذها[٢٩].

فالخطاب الاكثر شيوعا وتاثيرا هو ذلك الذي يحاول اعطاء هوية ايديولوجية او حضارية لمصدر التهديد الاساسي وفي هذا الاطار لقيت اطروحات صاموئيلهننتغون و برنارد لويس قبولاً واسع الانتشار في قلب المؤسسات المعنية بصنع القرار لا سيما المؤسسات الامنية فهو على خلاف من سبقه من المنظرين لا يرى في المنطقة العربية جزءً من عالم جيو سياسي اوسع هو العالم الاسلامي الذي يتميز[٣٠].

---

١. بعلاقته المتأزمة مع الكتل الحضارية الاخرى لا سيما الكتلة الحضارية الغربية وسيبقى التأزم قائماً طالما بقي الصراع العربي الاسرائيلي مدعوماً غربياً.
٢. ان الكتلة الاسلامية ممهورة بطابع الحرب والعدوان التي هي من (صميم الدين الاسلامي) وان المجتمعات الاسلامية لديها مستوى عالٍ من الوعي الديني الحضاري ومن "العداء" للغرب.

٣. وهو يتفق مع بريجينسكي بعدم وجود دولة مركزية في العالم الاسلامي مما ادى الى فقدان وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية ازاء الكتل الحضارية الاخرى.

وفي النهاية فانه يتفق مع الاخير ايضاً في مسالة عجز العالم الاسلامي عن تهديد المصالح الغربية لكنه يحذر من خطورة التواصل الاسلامي الكونفوشيوسي على اساس وجود دولة مركز في المجتمعات الصينية مع القدرة على الاستعداد للتعبئة في المجتمعات الاسلامية.

الخلاصة و الإستنتاجات :

تبقى مصادر القوة الإستراتيجية كما الأداء الإستراتيجي من الثوابت الأساسية التي تتحكم في ملامح اساسية تعطي سمة واضحة لواقع و مستقبل الدول لا سيما تلك التي تُعد الدول العظمى في العالم .

الملمح الأول : هو الثبات المفضي الى إضطراد تقدم الدولة و موقعها في النظام الدولي و الثبات هنا لا يعني الإستقرار على حال و انما منع حصول هزات كبيرة تدفع بإتجاه تراجع الدولة على المستوى الإقتصادي و الأمني العسكري و حتى السياسي فما حصل من أزمة مالية أمريكية في العام ٢٠٠٨ لم يفضي الى إنهيار الإقتصاد الأمريكي بل تعافى بعد بضع سنين و عاد كأقوى إقتصاد في العالم و ذلك يعود بالدرجة الأساس الى جودة الأداء الإستراتيجي و إعادة تدوير مصادر القوة الأمريكية ، و لعل الفارق البيني بين إدارة بوش الإبن و أوباما يعطينا مثلاً واضحاً في ذلك .

الملمح الثاني : هو استمرارية و تطور موقع الدولة في المجتمع الدولي فالولايات المتحدة و بإدائها الإستراتيجي على مستوى الصراع الآيديولوجي و السياسي و الإقتصادي و الإستخباراتي في تعاملها مع الإتحاد السوفيتي أفضى ذلك الى السقوط المدوي المعروف إذ لم تعد تلك الدولة الأقوى في العالم و انما الدولة المهيمنة على النظام العالمي حيث ان مكامن القوة الإستراتيجية و توظيفها بأداء استراتيجي ناجح كان هو السبب وراء صعود المرتبة الأمريكية في العالم .

الملمح الثالث : المحافظة على الثبات و الإستمرارية في الأداء و محاولة تجاوز النكوص في المرتبة الدولية و يبدوا واضحاً في أداء الرئيس الأمريكي أوباما الذي ساهم الى حد كبير في المحافظة على هيبة الدولة الأمريكية و مكانتها العالمية رغم كل الإنتقادات على مستوى الداخل الأمريكي و على المستوى الدولي ، و خلاصة القول ان التماهي بين مصادر القوة الإستراتيجية وبين الأداء الجيد ضرورة تفترضها مصالح الدول أي كان شأنها في النظام الدولي

.

The fundamental pillars of US strategy toward the Middle East

Dr. Hussein h. waheeb

Abstract:

US strategy in general depends on two main Bases the strength and the strategic performance the two complemented each other, If the strategic power of the state is dependent on the basis of the availability of state resources, geopolitical, economic and military, the strategic performance is effective guarantor . It is the way to achieve the highest interests of the nation-state and as far as the Middle East, the US strategic performance was a high degree of quality so that Keep the area under control despite the presence of competing Kparbin international actors.

---

[١] نقلا عن غسان العزي : سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي و القوى العظمى ، ط١ ، بيروت: مركز الدراسات للبحوث والتوثيق ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢-٢٣.

[٢] روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء ابو زيد ، ط١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣، ص٤٢-٤٣.

[3] Joseph S .Nye,Soft Power;The Means To Success In World Politics ,Public Affairs, New York, 2004, p 28-32.

[4] Clinton E.arnold Ephesians; power and magic the concept of power in Ephesians in light of its historical setting , Cambridge university press , great Britain , 1989 , p 28-32.

[5] for more details see , Ralph E.Tarter ,principles of solid – state power , SAMS, (1985) , p 23-24.

[٦] د. خليل حسين ، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨.

[7] Hans Morgenthau, power politics ,the university of Chicago press, (1946),p 81.

[8] C.MacMillan Strategy Formulation ; political concepts, St Paul ,MN, WestPublishing ;(1978),2nd ch.

[9] washinton post ; 29-5-2015

[10] http://www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY08%20Army%20Profile.pdf-

[11] Gates Robert M. "A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age". Council On Foreign Relations. December 2008.

[12] Lehman ،John (2001). On Seas of Glory - Heroic Men, Great Ships, and Epic Battles of the American Navy. ISBN 0-684-87176-9.

[13] http://1www.navy.mil/navydata/navy_legacy_hr.asp?id=146

[14] http://www.airforce-magazine.com/MagazineArchive/Magazine%20Documents/2009/May%202009/0509facts_fig.pdf

[١٥] مؤسسة راند الامريكية، تطويق الكرة الأرضية بقواعد الانتشار السريع، ترجمة : مجموعة خبراء بيت الحكمة: مجلة الحكمة، بغداد ، العدد (٢٢) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢

[١٦] ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات، في: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، العدد(٥٣)، ٢٠٠٤

[١٧] مُحَمَّد بن يعقوب بن مُحَمَّد الفيروزبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ،٢٠٠٨، ص١٧.

[١٨] الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث –العدد (٧)، ٢٠١٠،ص٢١٨.

[19] Michael Barzelay and Colin Campbell, Preparing for the future ; strategies planning in the U,S Air force .the brooking institution ,Washington ,2003, p-p 95-96.

[20] Bas Von Benda-Beckmann, A German catastrophe?;german historians and the allied bombings, 1945-2010,Amsterdam University Press , English edition , Amsterdam – Netherlands 2010, p 143.

[21] Jon R, Katzenb , Douglas K. Smith, Thewisdom of Teams, greating the high –performance organization, havard business press , USA 1993, p 13.

[٢٢] الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مصدر سبق ذكره. ص٢٢١.

[٢٣] نفس المصدر السابق . ص٢٢٢.

[٢٤] منعم صاحي العمار ، من يدين لمن ؟ مكانة الإستخبارات في الإستراتيجية الشاملة ، بغداد ، مكتب الغفران للطباعة ، ٢٠١٢، ص ١٠.

[25] Jonas wolff, Hans-Joachim Spanger, Hans-Jorgen Pole , the comparative international politics of democracy promotion, first published, routledge, new York, USA, 2013,p-p 84-85.

١–، مُحَمَّد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩ ص٤٢.

[27] Neil Mackay, Bush Planned Iraq'regime change' before becoming Pr HYPERLINK "http://www.sundayherald.com" esident, 15 september 2002.

American Academy of Political and Social Sciences 2002 C. KAYSEN, S. MILLER, M. MALIN, W. NORDHAUS J. STEINBURNER,

[٢٨] المصدران المشار اليهما وردا في مقال ياسين الحاج صالح احتلال من باطن نظام إقليمي جديد في "الشرق الأوسط"؟المنشور على الرابط

http://www.mokarabat.com/m6.6-7.htm

[٢٩] فؤاد نهرا – الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق – ط١ بيروت ٢٠٠٠– ص٣٠.

[٣٠] فؤاد نهرا – الشرق الاوسط الجديد مصدر سبق ذكره– (ص٣٢–٣٧).